

Distr.: General
14 November 2005
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/682)، بأن أعضاء المجلس قد قرروا إيفاد بعثة إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، برئاسة جان - مارك دو لا سابلير. وبعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، اتفق على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير جان - مارك دو لا سابلير (فرنسا)، رئيس البعثة

السفير عبد الله بعلي (الجزائر)

السفير ألبرتو دالتو (الأرجنتين)

السفير سيمون بوديهوسي إدوهو (بنن)

السيدة إيرين فيدا غالا (البرازيل)

السيد تشينغ جينغ (الصين)

السفيرة إلين مارغريته لوى (الدانمرك)

السفير أدامانتيس ث. فاسيلاكيس (اليونان)

السفير كيتزو أوشيما (اليابان)

السفير لاورو ل. باها (الفلبين)

السفير مشنا إيوان موتوك (رومانيا)



السفير ألكسندر ف. كونوزين (الاتحاد الروسي)

السيد جوستن مكترتي سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير أوغوستين ب. ماهيغا (جمهورية ترازيا المتحدة)

السيد وليام برنسيك (الولايات المتحدة الأمريكية)

٢ - وترد اختصاصات البعثة في مرفق الوثيقة S/2005/682.

٣ - وغادرت بعثة المجلس نيويورك في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وعادت إليها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال تلك الفترة، زارت البعثة كينشاسا، ومبوجي - مايي، وكامينا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوجومبورا، وكيبغالي، وعنتيبي (أوغندا) ودار السلام. والتقت البعثة برئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كاييلا، ورئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، ورئيس أوغندا، يوري كاغوتا موسيفيني، ورئيس رواندا، بول كاغامي، ورئيس جمهورية ترازيا المتحدة، بنجامين مكابا.

٤ - والتقت البعثة أيضا في كينشاسا بالنواب الأربعة لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية كل على حدة؛ وبرئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛ ورئيس اللجنة الدائمة للجنة الانتخابية المستقلة وأعضائها ورئيس الهيئة العليا لوسائل الإعلام؛ واللجنة المشتركة المعنية بإصلاح قطاع الأمن؛ وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدينية؛ ومجموعة من الوزارات والبرلمانيات؛ واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. وأجرى رئيس البعثة أيضا مناقشات غير رسمية مع قيادة الحزب السياسي المعارض، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

٥ - والتقت البعثة في مبوجي - مايي بحاكم مقاطعة كاساي الشرقية، والممثل المحلي للجنة الانتخابية المستقلة، وأعضاء لجنة الأمن في المقاطعة. وزارت البعثة أيضا قاعدة كامينا العسكرية (مقاطعة كاتانغا)، حيث تلقت إحاطة وافية بشأن عملية الإدماج العسكري بحضور وزير الدفاع، ورئيس أركان القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنسق هيكل الإدماج العسكري، ورئيس اللجنة الوطنية لترع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح قطاع الأمن.

٦ - وفي بوجومبورا، التقت البعثة بالرئيس بيير نكورونزيزا، وأجرت مشاورات مع وفد حكومي ترأسه وزير العلاقات الخارجية والتعاون. والتقت البعثة أيضا بقيادات الأحزاب السياسية الرئيسية الممثلة في البرلمان وهي: الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأجرى رئيس البعثة لقاء غير رسمي مع رئيس الدولة السابق، دوميسيان ندايزي. كما التقى

أعضاء البعثة منظمات المجتمع المدني التي تعكف على العمل من أجل تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية وإصلاح نظام القضاء.

٧ - وتلقت البعثة إحاطات من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كينشاسا، ومبوجي - مايي، وكامينا، ومن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في بوجومبورا. ورافق البعثة، في كينشاسا، ومبوجي - مايي، وكامينا، وعنتيبي، وكيغالي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وويليام لاسي سوينغ، فيما رافقتها، في بوجومبورا، وعنتيبي، وكيغالي، ودار السلام، الممثلة الخاصة للأمين العام في بوروندي، كارولين مكاسكي.

٨ - وفي دار السلام، التقت البعثة بالرئيس مكابا وبوزير الخارجية. وتلقت إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، ابراهيم فال، ومن رئيس فريق الخبراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إبراهيم دوغين كا. والتقت البعثة بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة مقارها في جمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة مسألة اللاجئين، وبالأوساط الأكاديمية في دار السلام.

٩ - وأوفدت البعثة السادسة لمجلس الأمن إلى وسط أفريقيا في وقت دخلت فيه عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة جديدة وكشف فيه انتهاء المرحلة الانتقالية في بوروندي مؤخرًا عن طائفة متنوعة من التحديات التي تواجه عملية توطيد السلام. ويجري تسجيل الناخبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستعد لإجراء استفتاء دستوري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ولإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية الفترة الانتقالية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، دشن تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا في بوروندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مرحلة ما بعد الانتقال التي ستتطلب استمرار تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي.

ثانياً - جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ - كان من بين الأهداف الرئيسية لبعثة مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية الوقوف عن كئيب على التقدم المحرز في عملية السلام والانتقال، خاصة في تنظيم الانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع أسلحة الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، وبسط سلطة الدولة، وإرساء دعائم سيادة القانون. ولاحظ المجلس أنه قد تم تسجيل عدد من التطورات الإيجابية منذ آخر زيارة له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

- ١١ - وبالرغم من حالات التأخر والصعوبات اللوجستية الجمة، فإن نتيجة عملية تسجيل الناخبين مشجعة. فحتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تسجيل أكثر من ٢٠ مليون ناخب. ووافقت الحكومة الانتقالية على مشروع القانون الانتخابي، الذي قدمته إلى البرلمان في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما كانت البعثة موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ١٢ - ورغم وجود حاجة ملحة إلى إصلاح شامل لإدارة وتنظيم القوات المسلحة، فإن ثمة حالات تأخر في عملية الدمج، ونزع أسلحة المقاتلين الكونغوليين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم. وتواجه الحكومة الانتقالية أيضا صعوبات كبيرة في إيصال الدعم بانتظام إلى ألوية مدججة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نشرت في مسارح العمليات في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لكنه أحرز تقدم في النهوض بإعادة هيكلة وإصلاح هذه القوات. إذ دربت ستة ألوية ونشرت في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومنطقة إيتوري (المقاطعة الشرقية).

عملية الانتقال السياسي

- ١٣ - أكد الرئيس كابيلا ونوابه الأربعة أن الكثير قد تحقق في النهوض بالعملية الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بالهدف المتفق عليه في الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الموقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) وهو تنظيم انتخابات حرة ديمقراطية ذات مصداقية قبل نهاية الفترة الانتقالية.
- ١٤ - ولم يتسن للبعثة لقاء "الحيز الرئاسي" الذي يتألف من خمسة أعضاء. بيد أن الرئيس ونوابه الأربعة أكدوا أن علاقتهم قد تحسنت منذ تنصيب حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، وأن الحوار ظل مفتوحا بينهم على الرغم من الحملة الانتخابية المقبلة.
- ١٥ - وخلال اجتماع غير رسمي، قدم زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتين تشيسيكيدى، مذكرة إلى رئيس بعثة مجلس الأمن، أشار فيها إلى استعداد الحزب للانضمام إلى العملية الانتقالية. وفي الوقت ذاته، دعا الاتحاد إلى إجراء حوار تشارك فيه كل القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم عملية الانتقال وتنقيح إطارها، حسب الاقتضاء.
- ١٦ - وسلم الرئيس كابيلا ونوابه الأربعة بأن من شأن إجراء انتخابات شاملة أن يعزز مصداقية العملية ويكفل شرعية الحكومة المقبلة. وأعربوا عن استعدادهم للاشتراك في حوار مفتوح مع كل الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. لكنهم أكدوا أنه ينبغي أن يسترشد في أي مناقشة عن سبل المضي قدما

بالجدول الزمني الحالي للانتخابات، وكذلك بمبادئ الاتفاق الشامل والجامع. ودعوا قيادة الاتحاد إلى إعلان التزامها بالمشاركة في الانتخابات وقبول نتائجها.

١٧ - وبينما أشارت البعثة إلى أن المجلس لا يتدخل في السياسة الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أبرزت مزايا عملية شاملة وشجعت الأطراف المعنية على العمل بهذه الروح. وألحت البعثة على وجوب احترام الإطار الزمني للانتقال. وشددت أيضا على ضرورة هئية الحكومة لظروف اجتماعية - اقتصادية وسياسية تكفل الاستقرار بعد الفترة الانتقالية. وأشار الرئيس كاييلا، في هذا الصدد، إلى أن حوارا يجري بين مختلف القوى السياسية الكونغولية.

١٨ - وأبلغ كثير من المحاورين البعثة أن الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال خطيرا. ومن المجالات التي تبعث على القلق بوجه خاص الرواتب التي تدفع للعسكريين. وقد أقر على نطاق واسع بأن معالجة هذه المسألة أمر أساسي أيضا لانتعاش اقتصاد البلد واستقرار الحكومة المنتخبة. وفيما أبلغت الحكومة الانتقالية المجلس بأنها قد اتخذت تدابير في هذا الصدد، منها فرض جزاءات إدارية واتخاذ إجراءات قضائية ضد أفراد مدانين بأعمال الفساد، أقر بأن الإفلات من العقاب لا يزال عاملا أساسيا في استمرار ممارسات سوء الإدارة، وأنه لا يمكن استرداد الأموال التي أسيء التصرف فيها.

١٩ - وأكد الرئيس كاييلا تصميم الحكومة الانتقالية على مكافحة الفساد. وأشار أيضا إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستغرق وقتا طويلا لإحراز تقدم ملموس بعد سنوات عديدة من سوء الإدارة الاقتصادية المستشري على نطاق واسع. وشجعت البعثة من تحاورت معهم على التعاون بشكل وثيق وبناء مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية وغيرها من الجهات الدولية ذات الصلة للحصول على كل مساعدة ممكنة لمعالجة هذه المسألة الهامة.

٢٠ - وأقر المحاورون أيضا بضرورة تعزيز قدرة الهيئة القضائية الكونغولية على التصدي للإفلات من العقاب، خاصة فيما يتعلق بسوء الإدارة الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان.

العملية الانتخابية

٢١ - أعرب جميع المحاورين للبعثة عن امتنانهم للدعم الذي تتلقاه جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجتمع الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة المساعدة الفنية واللوجستية لإجراء الانتخابات.

٢٢ - وكان لدى البعثة انطباع قوي بوجود دعم شعبي عارم وآمال عريضة لإجراء الانتخابات لأول مرة خلال ٤٠ عاما ويعتبرها جزء كبير من الشعب الكونغولي سبيلا لتحقيق تغيير إيجابي.

٢٣ - ولئن كان جميع قادة عملية الانتقال وأصحاب المصلحة يدركون أن تنظيم استفتاء ثم عمليات اقتراع سي طرح تحديا لوجستيا كبيرا، قد يلقي بثقله على الجدول الزمني للانتخابات، فإنهم يؤكدون من جديد التزامهم باتباع الجدول الزمني للانتخابات لكفالة نجاح العملية الانتقالية وإنجازها في الوقت المناسب.

٢٤ - وأكدت البعثة من جديد تأييد مجلس الأمن القوي للعملية الانتخابية، ورحبت بالمشاركة الكبيرة في عملية تسجيل الناخبين. وأكدت البعثة الحاجة إلى أن تتقيد السلطات الكونغولية تقيدا تاما بالجدول الزمني للانتخابات، مشددة على ضرورة إجراء كافة عمليات الاقتراع قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٥ - وشددت البعثة على أن العملية الانتخابية يجب ألا تراعي المواعيد المحددة وتحافظ على المصدقية اللازمة فحسب، بل أيضا أن تستجيب لتطلعات الشعب الكونغولي، الذي ظل يبدي توقفا شديدا إلى المشاركة في العملية وانتخاب قادته بحرية. وشجعت البعثة أيضا الجهات المعنية، في كينشاسا ومبوجي - مايب، على بذل مزيد من الجهود لإدماج النساء في العمليتين السياسية والانتخابية.

٢٦ - وأهابت البعثة كذلك بمحاوريها التعجيل باستعراض القانون الانتخابي واعتماده. وأكد الرئيس كابيلا للبعثة أن البرلمان سينظر في القانون الانتخابي على وجه السرعة. وسيستعرض القانون مادة مادة، حتى يتسنى التصويت عليه وإصداره فور انتهاء الاستفتاء المقرر إجراؤه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أحالت الحكومة القانون إلى البرلمان في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء زيارة المجلس لكينشاسا. وفي الوقت ذاته، أعرب المحاورون للبعثة عن ثقتهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ القانون الانتخابي، بما فيها التمثيل النسبي في انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية. لكن لا تزال هناك خلافات بشأن حجم الدوائر الانتخابية.

٢٧ - وأكدت بعثة مجلس الأمن ضرورة تهيئة ظروف تضمن تكافؤ الفرص، منها: (أ) ضرورة كفالة إجراء التسجيل بتراهة في كافة المقاطعات؛ (ب) إفساح الساحة السياسية لجميع القوى السياسية الكونغولية؛ (ج) توفير الضمانات فيما يتعلق بحرية التعبير. وأهابت البعثة بالسلطات الانتقالية كفالة حياد وسائط الإعلام العام خلال الفترة الانتخابية. وفي هذا الصدد، أحاطت البعثة علما بالجهود التي تبذلها الهيئة العليا لوسائط الإعلام لمعالجة حالات

”وسائط الإعلام التي تحض على الكراهية“ في الآونة الأخيرة، فضلا عن شواغلها بشأن تنظيم وسائط الإعلام الخاص قبل الحملة الانتخابية وخلالها. وثمة أيضا حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال التربية الوطنية لتحسين تفهم الشعب لمشروع الدستور وطرائق الاقتراع.

٢٨ - ولاحظت البعثة أنه لا تزال هناك تحديات تواجه إنجاز عملية تسجيل الناخبين في مقاطعتي باندودو وإيكواتور. ومن بين الصعوبات المصادفة توعية الناخبين، وكذلك فتح نحو ٤٠.٠٠٠ موقع اقتراع في الوقت المحدد لإجراء الاستفتاء الدستوري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ثم تنظيم عمليات اقتراع قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وشجعت البعثة اللجنة الانتخابية المستقلة على بذل كل الجهود الممكنة لمعالجة هذه المشكلات، بما في ذلك تدريب ونشر نحو ٢٠٠.٠٠٠ من موظفي الانتخابات وتأمين الأمن للانتخابات. كما أبلغت البعثة بالعراقيل والمشاكل اللوجستية التي تواجهها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة، ومنها صعوبات في تأمين الأصول الجوية والأفراد الضروريين.

٢٩ - وفي نفس الوقت، مما شجع البعثة شروع اللجنة الانتخابية المستقلة، بدعم لوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في توزيع المواد الانتخابية على مواقعها استعدادا لإجراء الاستفتاء، فضلا عن تدريب موظفي الانتخابات.

٣٠ - وفي مبوجي - مايب، نظمت خلال زيارة البعثة مظاهرات سلمية موالية للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي دون أن يؤثر ذلك على عمل البعثة، لكنه أظهر مشاركة السكان المحليين في العملية السياسية. ورحبت البعثة بالالتزام القوي للسلطات المحلية في هذا الصدد. فقد تم تسجيل اثنين وسبعين في المائة من مجموع العدد التقديري للناخبين في مقاطعة كاساي الشرقية.

٣١ - وأشار المحاورون للبعثة في مبوجي - مايب إلى أن الشرطة المحلية التي يجري تعزيز قدراتها حاليا بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون في مقدورها توفير الأمن بشكل كاف خلال الانتخابات. غير أن الشرطة تفتقر إلى المعدات الأساسية. وتم الإعراب عن قدر من القلق فيما يتعلق بالمدة المحددة للاستفتاء الذي سيدوم يوما واحدا فقط، نظرا لأن الوصول إلى معظم مراكز الاقتراع في المقاطعة سيتطلب في بعض المناطق من السكان التنقل لعدة أيام.

٣٢ - وذكرت البعثة بأن التحديات الأساسية التي يواجهها سكان مبوجي - مايب، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، تحديات ذات طابع اجتماعي واقتصادي، إذ أنهم

يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، ولا يستفيدون إلا قليلا من الدخل الكبير من التعدين الذي يدره استغلال الماس في محيط المدينة.

القضايا الأمنية

٣٣ - أكدت بعثة مجلس الأمن أن إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني أمر حيوي لتحقيق الاستقرار فورا وعلى المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في ظل مواصلة العمليات الرامية إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى الوطن. وشدد محاورو البعثة على أن استمرار وجود هذه الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد يمثل في معظم الأحوال مشكلا أمام الشعب الكونغولي، خاصة أنها تضايق بالسكان المحليين وترتكب انتهاكات جسيمة ضدهم.

٣٤ - وأكدت الحكومة الانتقالية تصميمها على إنجاز عملية نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة الموجودة في أراضيها وإعادةها إلى الوطن. وشددت على ضرورة تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد.

٣٥ - وقدمت للبعثة، في القاعدة العسكرية بكامينا، إحاطة شاملة عن الجهود المبذولة من قبل الحكومة الانتقالية والتحديات التي تواجهها في سبيل المضي قدما بعملية إدماج القوات المسلحة. وأحاطت البعثة علما باعترام الحكومة حشد ونشر ما مجموعه تسعة ألوية مدمجة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وذلك من أجل تنفيذ عمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة. وقد تم لهذا الغرض إعداد توجيه خاص بالعملية مشترك بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة من أجل إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الحكومة والمحاورين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية شددوا على أن القوات المسلحة تواجه صعوبات لوجستية على صعيد تقديم الدعم لوحداها بعد نشرها، ودعت إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي المباشر في هذا الصدد.

٣٦ - وفيما أقرت البعثة بالتقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية في إتمام تدريب ستة ألوية مدمجة ونشرها في الجزء الشرقي من البلد، إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء عدم انتظام دفع الرواتب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذي يسهم في مناخ انعدام الأمن، نظرا إلى أن هؤلاء يعيشون على استغلال السكان المحليين حينما لا تدفع لهم أجورهم.

٣٧ - وشجعت البعثة الحكومة الانتقالية على الأخذ بالتوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة عن إصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إتمام إحصاء الأفراد العسكريين الذي كان قد أجري بمساعدة جنوب أفريقيا، وإقامة آليات تتسم بالشفافية والموثوقية من أجل ضمان الدفع المنتظم لرواتب الأفراد العسكريين وتحسين الرعاية المقدمة لهم. وأشار الرئيس كابيلا إلى أن المجلس الأعلى للدفاع سيأخذ قريبا بالتوصيات الواردة في التقرير المذكور، بالرغم من إدخال بعض التعديلات عليها.

٣٨ - وأعربت البعثة أيضا عن قلقها للتأخير في بدء الجولة الثانية من عملية الإدماج العسكري التي ينبغي أن تفضي إلى تدريب ونشر ثلاثة ألوية كونغولية إضافية مدمجة قبل نهاية عام ٢٠٠٥. وأشار أعضاء في الحكومة الانتقالية إلى أن هذا التأخير راجع إلى حد كبير إلى النقص في المرشحين للإدماج العسكري، ذلك أن ما يبلغ ٦٠ في المائة من المقاتلين السابقين المعنيين بالجولة الثانية من عملية الإدماج العسكري اختاروا الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستبذل الحكومة جهودا إضافية من أجل تشجيع التحاق المقاتلين السابقين بالقوات العسكرية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين دول المنطقة، أعرب الرئيس كابيلا عما توليه الحكومة الانتقالية من اهتمام مستمر بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. غير أنه أشار إلى أن الحكومة طلبت تأجيل مؤتمر القمة الثاني الذي كان من المقرر عقده في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، نظرا إلى أنه سيصادف بداية الفترة الانتخابية.

ثالثا - بوروندي

٤٠ - قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة بوجمبورا في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت تهايتها الحارة إلى بوروندي شعبا وحكومة على نجاح العملية الانتخابية ونقل السلطة سلميا إلى حكومة منتخبة. وشجعت البعثة جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معا بروح من الحوار وتوافق الآراء، وعلى احترام مبدأ تقاسم السلطة المنصوص عليه في الدستور. ولاحظت البعثة أيضا التحديات التي تواجه الحكومة في جهودها الرامية إلى توطيد السلام في المرحلة ما بعد الانتقالية.

٤١ - وأطلعت حكومة بوروندي البعثة على أولوياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي في المستقبل. وأكدت البعثة على التزام المجتمع الدولي المتواصل، وبوجه خاص الأمم المتحدة، بمساعدة السلطات البوروندية في توطيد إنجازات عملية السلام. وأشارت البعثة أيضا إلى أن

بوروندي يمكنها جني فائدة كبرى من دعم لجنة بناء السلام لدى إنشائها، مبدية تطلعها إلى أن يتواصل الحوار البناء بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين.

٤٢ - ولاحظت حكومة بوروندي أن التعمير والتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وعودة اللاجئين من البلدان المجاورة مسائل تشكل أولوياتها الرئيسية. وترى الحكومة أن للأمم المتحدة دورا أساسيا في التعمير والمساعدة في التنمية، واقترحت الحكومة تقليص عنصر حفظ السلام التابع للأمم المتحدة تدريجيا، نظرا إلى أن الأمن قد استتب من جديد في معظم أرجاء البلد، باستثناء المقاطعات الغربية بوبانزا وبوجمبورا الريفية وسيبيتوك، حيث تظل عمليات حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية المتمردة، وتحركات الجماعات المسلحة الأخرى وتهريب الأسلحة، مسائل تبعث على القلق.

٤٣ - ولاحظت البعثة على النحو الواجب نهج الحكومة فيما يتعلق بدعم المجتمع الدولي لجهودها في هذه المرحلة الجديدة من توطيد بنائها. غير أن البعثة حذرت من انسحاب قوات حفظ السلام السابق للأوان، نظرا إلى أن ذلك أدى في حالات مماثلة إلى إضعاف الحالة الأمنية والسياسية عموما. وكان من دواعي اطمئنان البعثة أن الحكومة اتفقت على أن تستعرض بعناية مع الأمم المتحدة طرائق الانسحاب المرتقب لعملية الأمم المتحدة في بوروندي الذي اتفقت على أن يكون تدريجيا. وأعربت أيضا الأحزاب السياسية الرئيسية في بوروندي، وهي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، عن تأييدها لانسحاب تدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وخاصة عنصرها العسكري.

٤٤ - وفيما يتعلق بمسألة العدالة والمصالحة، أشار الرئيس نكورونزيزا إلى أن الحكومة عينت لتوها لجنة عهد إليها بالتفاوض مع الأمم المتحدة بشأن طرائق إنشاء لجنة لتقصي الحقائق ودائرة خاصة على مستوى النظام القضائي البوروندي، عملا بالقرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥). ودعت جمعية من المنظمات غير الحكومية تسمى "جمعية العدالة الانتقالية" إلى إنشاء دائرة خاصة ذات طابع دولي من أجل محاكمة المسؤولين عن أكثر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جسامة التي ارتكبت منذ عام ١٩٧٢.

٤٥ - وأعربت البعثة عن القلق لانعدام الأمن المتزايد ولارتفاع عدد الهجمات على المدنيين التي تعزوها التقارير إلى حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاثون رواسا. وأبلغ الرئيس نكورونزيزا المجلس أنه رغم توقيع إعلان لوقف الأعمال القتالية، إلا أن الجهود المتواترة الرامية إلى ضم حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى العملية السلمية قد أخفقت، ومن ذلك المحاولات التي قامت بها مؤخرا جمهورية تنزانيا المتحدة من

أجل استئناف المفاوضات. وأعرب عن خيبة أمله لعدم استجابة قوات التحرير الوطنية، وأشار أنه إذا استمرت هذه القوات في تهديد أمن بوروندي وشعبها، فإن الحكومة لن تبدأ من اتخاذ تدابير حاسمة ضد تلك الجماعة. غير أن الرئيس شدد على أن أبواب الحكومة ما زالت مفتوحة لإجراء المفاوضات مع قوات التحرير الوطنية إن هي أظهرت استعدادا للشروع في حوار بناء من أجل الانضمام إلى العملية السياسية.

٤٦ - وأشار الرئيس نكورونزيزا أيضا إلى أنه ينبغي تشجيع اتباع نهج إقليمي يرمي إلى ضمان السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وذكر اقتراح اللجنة الثلاثية زائدا واحد المشتركة المتعلق بتعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يتيح التزاع القسري لسلاح الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها قوات التحرير الوطنية، التي لاحظ أنها لا تزال تستعمل الجزء الشرقي من البلد كقاعدة خلفية. وأعرب الرئيس نكورونزيزا أيضا عن تأييد عقد مؤتمر القمة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٤٧ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية الداخلية، حثت الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية في بوروندي المجلس على أن يظل متيقظا إزاء تنفيذ الحكومة للأحكام الدستورية المتعلقة بتقاسم السلطة. وفيما أكد قادة الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني استعدادهم للعمل داخل المؤسسات المنتخبة، إلا أنهم أعربوا عن القلق لما تصوروا أنه محاولة من قبل الحكومة لإقصائهم من العملية السياسية. وأقر الرئيس نكورونزيزا بأن الحكومة تواجه صعوبات في التوفيق بين التزامها بتقليص حجم الإدارة العامة والمتطلبات الدستورية القاضية بإشراك الأحزاب السياسية البوروندية وعددها ٣٦ حزبا في جميع مستويات الحكومة، مضيفا أن الحكومة ستبذل كل ما في وسعها لضمان تمثيل جميع الأحزاب السياسية بالبلد في الإدارة، حسب الاقتضاء.

* * *

٤٨ - وفي كينشاسا وبوجمبورا، قدمت إلى البعثة إحاطة عن الإجراءات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي من أجل التصدي لحالات ومزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسين على مدى السنة الماضية. ورحبت البعثة بما بذلتاه من جهود من أجل معالجة المسألة، وأحاطت علما بأنه اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مهام التحقيق في حالات الاعتداء والاستغلال الجنسين، وبأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أضحى تركز جهودها على التدابير الوقائية والتدريب والتخطيط في مجال

السياسة العامة. وشجعت البعثة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي على مواصلة جهودهما في هذا الصدد.

٤٩ - وناقشت البعثة موضوع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيات في كينشاسا، ومع مستشار الشؤون الجنسانية لدى عملية الأمم المتحدة في بوروندي في بوجمبورا.

٥٠ - وقدمت أيضا إلى رئيس البعثة إحاطة عن الجهود التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي فيما يتعلق بحماية الأطفال. وشجعهما على أن تقترحا في تقريريهما المقبلين بشأن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) إجراءات التحسين العملية الممكن اتخاذها وتحديد الصعوبات التي تواجهها في الاضطلاع بولايتيهما.

رابعا - العلاقات الإقليمية

٥١ - التقت البعثة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مع الرئيسين موسيفيني وكاغامي في عنيتي وكيغالي، على التوالي. وقدمت لهما إحاطة عن زيارتهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأعربت البعثة عن ارتياحها لنجاح العملية الانتقالية في بوروندي ورحبت بالتقدم المحرز مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتصل بالانتخابات المقبلة. وتم التركيز في اللقاءين على مناقشة المسائل الأمنية في المنطقة.

٥٢ - وأكدت البعثة من جديد، في كيغالي وكمبالا على السواء، على ما يساور مجلس الأمن من قلق إزاء استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبيّة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبرزت في هذا الصدد أهمية دعم وتعزيز إدماج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى يتسنى لها التصدي بشكل حازم وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتلك الجماعات المسلحة. وإثر نشر عدة ألوية مدمجة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة في إيتوري ولاحقا في كيفو الشمالية وكيغو الجنوبية، اشتبكت تلك القوات نتيجة لذلك مع الجماعات المسلحة. ويتوقع أن يزيد النشر المقرر لأعداد إضافية من هذه القوات في تلك المناطق من الضغط العسكري الممارس على تلك الجماعات.

٥٣ - ورحب كل من الرئيس ميسوفيني والرئيس كاغامي بالتقدم المحرز في تسجيل الناخبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربا عن دعمهما للعملية الانتخابية. واتفقا على أن نجاح الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من شأنه أن يسهم في استقرارها

الداخلي الذي يعتبر في مصلحة المنطقة ككل. غير أنهما أضافا أن إحلال الاستقرار الإقليمي يتطلب أيضا تسوية مسألة وجود وأنشطة الجماعات المسلحة الأوغندية والرواندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا إلى أنها لا تزال تمثل تهديدا ليس فقط للمدنيين الكونغوليين بل لبلديهما أيضا.

٥٤ - وكرر الرئيس موسيفيني الدعوة الموجهة إلى اللجنة الثلاثية زائدا واحد المشتركة بترع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قسرا. ودعا أيضا إلى تحقيق تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ودول المنطقة. واقترح أن يتاح لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية الاضطلاع بعمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إذا تسربت مرة أخرى عناصر من جيش "الرب" للمقاومة إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يتم تبادل ضباط الاتصال بين قوة الدفاع الشعبية الأوغندية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - وأصر الرئيس كاغامي على أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بنفس القدر من الحزم التي تواجهه به الميليشيات الكونغولية في إيتوري. وناقشت البعثة أيضا مع الرئيس كاغامي السبل التي تمكن حكومة رواندا من تعزيز الحوافز التي تمنحها حاليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بغية تشجيع مقاتليها على القيام طوعا بترع سلاحهم والعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج في المجتمع الرواندي.

٥٦ - وشددت البعثة على ما تشعر به من بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في شمالي أوغندا، وكذلك إزاء الهجمات التي تعرض لها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية مؤخرا والتحديات الأمنية التي تواجهها وكالات المعونة في الوصول إلى المناطق المحتاجة إلى الإغاثة العاجلة. وذكر الرئيس موسيفيني للبعثة أن جيش "الرب" للمقاومة قد اندحر. غير أن مجموعات صغيرة من فلول جيش "الرب" ما زالت تمارس نشاطها وتساهم في انعدام الأمن في شمالي أوغندا. وأعاد أيضا تأكيد رغبته وعزم حكومة أوغندا على مواصلة اتخاذ تدابير من أجل توفير الأمن لعملية إيصال المساعدة الإنسانية والإغاثة.

٥٧ - وشجعت البعثة حكومة أوغندا على التعجيل بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق خمسة من قادة جيش "الرب" للمقاومة مع عدم استبعاد إمكانية التوصل إلى حل سلمي مع عناصر أخرى من هذا الجيش. وحثت الحكومة أيضا على زيادة

توسيع نطاق العفو لفائدة المقاتلين العاديين من جيش "الرب" ومساعدتهم على الاندماج في مجتمعاتهم.

٥٨ - وخلال المناقشة التي جرت مع الرئيس موسيفيني، شددت البعثة على أن اللجوء إلى القوة في أراضي دولة أجنبية، دون موافقة هذه الأخيرة، يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

٥٩ - وأعربت البعثة عن قلقها إزاء ما ورد من تقارير تفيد استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحثت البعثة حكومتي أوغندا ورواندا على تحسين تعاونهما مع فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). كما حثتهما على تعزيز التدابير القائمة الهادفة إلى منع دخول الأسلحة إلى المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر أراضي كل من البلدين والحيلولة دون ذلك.

٦٠ - وذكرت البعثة محاورها بالصلة بين وجود جماعات مسلحة والاتجار بالأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وذكرت البعثة أيضا الرئيس موسيفيني والرئيس كاغامي بندا مجلس الأمن الذي دعا دول المنطقة إلى منع استمرار الاتجار بالموارد الطبيعية في أراضي كل منها.

٦١ - وأشار كل من الرئيسين موسيفيني وكاغامي إلى أنه، على حد علمهما، لم تدخل أي أسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقا من أراضي بلديهما. وأعرب الرئيس موسيفيني عن شكه في نهج التقصي الذي تتبعه الأمم المتحدة في رصد الحالة. واقترح استكشاف سبل جديدة لتعزيز المراقبة على الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغت حكومة رواندا البعثة أنها قد أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذ الحظر في أراضيها، وتعزيز تعاون رواندا مع فريق الخبراء.

٦٢ - وتلقت اللجنة لاحقا من رئيس فريق الخبراء إحاطة عن أنشطة الفريق منذ أن نشرت لجنة الجزاءات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر قائمة بأسماء الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وشجعت البعثة الفريق على مواصلة تحقيقاته التي سيتسع نطاقها لتشمل انتهاكات الحظر التي قد تحدث داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبرزت البعثة أيضا أهمية تعاون جميع الدول المعنية في المنطقة تعاوننا كاملا مع فريق الخبراء في ما يضطلع به من أعمال.

٦٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت البعثة في دار السلام مع الرئيس مكابا ووزير الخارجية كيكويتي. وتركزت المناقشات على عمليتي السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشاد أعضاء البعثة بالدور الذي تضطلع به جمهورية تنزانيا المتحدة في دعم

وتسهيل العمليتين معا. وقدمت البعثة إلى الرئيس ووزير الخارجية إحاطة عن نتائج الزيارات التي قامت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأوغندا، ورواندا.

٦٤ - وتلقت البعثة إحاطات مفصلة عن الجهود التي بذلتها جمهورية تنزانيا المتحدة مؤخرا من أجل تيسير الحوار بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو، حسبما كلفت به في إطار مبادرة السلام الإقليمية في بوروندي. وأشار الرئيس مكابا إلى أن انعدام الثقة بين الطرفين ما زال شديدا. وعدم مواصلة قوات التحرير الوطنية إجراء اتصالات سواء مع حكومة بوروندي أو حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أمر مخيب للآمال. غير أن الرئيس مكابا شدد على أن الحكومتين ما زالتا على استعداد لإجراء المفاوضات.

٦٥ - وتشاطر السلطات التنزانية قلق البعثة إزاء الحالة الأمنية في بوروندي، بما في ذلك المخاطر التي قد تنجم عن انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي في وقت غير مناسب. وشددت على ضرورة الحرص على أن يكون أي انسحاب لعملية الأمم المتحدة في بوروندي حذرا ومتدرجا. ومن شأن نهج من هذا القبيل أن يساعد في توفير الضمانات اللازمة لتوطيد السلام في بوروندي على الأجل الطويل. ودعا كل من الرئيس ووزير الخارجية إلى تقديم مزيد من الدعم لعملية الإدماج في الجيش البوروندي.

٦٦ - وأعرب الرئيس مكابا ووزير الخارجية كيكويي عن دعمها للمرحلة الانتقالية وعن ترحيبها بالتقدم التي أحرزته العملية الانتخابية مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت ضرورة اتسام الانتخابات بالمصداقية، بجملة وسائل منها تعزيز الإعلام والتثقيف والاتصال، الذي يكفل الاستقرار بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. وشددت على أن تثقيف الناخبين والتزام جميع القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عنصرا أساسيان من عناصر المصداقية.

٦٧ - وأعرب محاورو البعثة عن القلق إزاء استمرار انعدام الأمن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات جماعية سريعة وحازمة ضد الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة في هذه المنطقة.

٦٨ - وأعاد الرئيس مكابا تأكيد التزام بلده بمواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دعم العودة الطوعية للاجئين البورونديين والكونغوليين الموجودين حاليا في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقدمت وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية إحاطات إلى البعثة عن المراحل التي قطعتها العملية حتى الآن وعن التحديات التي واجهتها.

٦٩ - وأعرب الرئيس مكابا ووزير الخارجية عن تطلعهما إلى عقد مؤتمر قمة لمنطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب.

٧٠ - واجتمعت بعثة مجلس الأمن أيضا في دار السلام مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إبراهيم فال. وأشار الممثل الخاص إلى أن المؤتمر يتيح لبلدان المنطقة منتدى لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة بصورة سلمية، مشددا على أن تأجيل مؤتمر القمة لفترة متطاولة سوف يؤثر في زخم العملية. واقترح أن يبحث مجلس الأمن بلدان المنطقة على الحفاظ على هذا الزخم. وفي غضون ذلك، سيجري تعزيز مشاريع البروتوكولات، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالسلام والأمن، المتوقع اعتماده خلال الاجتماع الوزاري المقرر عقده في منتصف شباط/فبراير، كما سيتم وضع اللمسات الأخيرة عليها. وأكدت البعثة ضرورة قيام البلدان المشاركة بترتيب النتائج المتوخاة من المؤتمر حسب الأولوية، بما في ذلك خفض عدد المشاريع تحقيقا لنتائج قيمة. وأشار الممثل الخاص إلى أن الاختيار الحالي للمشاريع والبروتوكولات ينم عن توافق في الآراء بشأن الأولويات المتعلقة بكل موضوع من مواضيع المؤتمر الرئيسية.

٧١ - وفي الاجتماع الذي عقد في جامعة دار السلام، ناقش الأساتذة والطلبة الحالة الإقليمية مع أعضاء البعثة وأهابوا بمجلس الأمن أن يزيد من مشاركته في أفريقيا.

خامسا - التوصيات

٧٢ - توصي البعثة مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ١ - تشجيع البرلمان على استعراض مشروع القانون الانتخابي على وجه السرعة والموافقة على القانون مسبقا مادةً مادةً قبل إجراء الاستفتاء كيما يتسنى اعتماده فور انتهاء الاستفتاء.
- ٢ - حث الحكومة والبرلمان على كفالة أن يكون القانون الانتخابي واضحا وشاملا وأن يسهل فهمه على الناخبين.
- ٣ - دعوة السلطات الكونغولية وجميع الجهات السياسية الفاعلة إلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وتتسم بالشفافية، حسبما نص عليه الاتفاق الشامل والجامع، قبل نهاية المرحلة الانتقالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
- ٤ - تشجيع الحكومة على نشر جدول زمني للانتخابات في أقرب وقت ممكن.

- ٥ - دعوة الحكومة إلى زيادة أنشطة التربية الوطنية وتوعية الناخبين، ولا سيما النساء، لضمان إشاعة تفهم مشروع الدستور ونظام التصويت والعملية الانتخابية في صفوف الجمهور.
- ٦ - تشجيع الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إجراء عملية تسجيل الناخبين بتراحة في جميع المقاطعات، بوسائل منها تمديد الأطر الزمنية للتسجيل، حسب الاقتضاء، لكفالة تناسب معدلات التسجيل في جميع المقاطعات.
- ٧ - تشجيع اللجنة الانتخابية المستقلة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير، وتكافؤ فرص الاستفادة من وسائل الإعلام الجماهيرية التريهة خلال الحملة الانتخابية.
- ٨ - دعوة السلطات الكونغولية إلى تيسير نشر مراقبي انتخابات دوليين ووطنيين مستقلين في جميع أرجاء البلد.
- ٩ - حث جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة الهيئة العليا لوسائل الإعلام، على ردع دعوات الكراهية والتحريض على العنف، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية.
- ١٠ - تشجيع الحكومة الانتقالية على إشراك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحثها على نزع سلاحها والعودة إلى رواندا. وينبغي أن تكفل الحكومة الانتقالية في هذا الصدد اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ١١ - حث الحكومة الانتقالية على التعجيل باعتماد المجلس الأعلى للدفاع للإصلاحات المستندة إلى التوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإسراع بتنفيذ السلطات المختصة لهذه الإصلاحات، ولا سيما فيما يتعلق بدفع الرواتب بانتظام وبصورة تتسم بالشفافية.
- ١٢ - حث الحكومة الانتقالية على تنفيذ المرحلة الثانية من عملية الإدماج دون مزيد من الإبطاء.
- ١٣ - تشجيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة دعم الإجراءات التي تتخذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة الضغط على الجماعات المسلحة الأجنبية العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- ١٤ - تشجيع المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التي يقدمها لتشكيل وتدريب وتجهيز الألوية المدججة، التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الشرطة الوطنية.
- ١٥ - تشجيع الحكومة الانتقالية على كفالة تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة دون إبطاء، ولا سيما قادة الجماعات المسلحة.
- ١٦ - حث الحكومة الانتقالية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لحالات انتهاك حقوق الإنسان من جانب أفراد عسكريين وأفراد من قوة الشرطة، وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة.
- ١٧ - تشجيع الحكومة الانتقالية على المضي قدما في بناء قدرات الهيئة القضائية.
- ١٨ - حث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في ضمان إدارة اقتصادية تتسم بالشفافية. وحث الحكومة على المشاركة الكاملة في الاجتماعات المنتظمة لـ "الحيز الرئاسي" واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية بشأن هذا الموضوع.

أوغندا

- ١٩ - دعوة الحكومة إلى الاحترام الكامل لسيادة الدول المجاورة، ولا سيما الامتناع عن استعمال القوة خارج حدودها.
- ٢٠ - حث الحكومة على اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة عدم حصول المليشيات المتبقية العاملة في مقاطعة إيتوري على الدعم انطلاقا من أراضي أوغندا.
- ٢١ - تشجيع الحكومة على التعاون مع الأمم المتحدة في ما تبذله من جهود للقضاء على التهديد المستمر للأمن الإقليمي الذي يشكله وجود جماعات مسلحة أجنبية في الأراضي الكونغولية.
- ٢٢ - تشجيع الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدراسة إمكانية تبادل ضباط اتصال حيثما كان ذلك مستصوبا.
- ٢٣ - حث الحكومة على أن تكفل في أراضيها احترام وتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بوضع ضوابط أشد صرامة على حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية للحد من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة وتنقل المحاربين عبر الحدود.

- ٢٤ - حث الحكومة على تحسين تعاونها مع فريق الخبراء تسهيلا لتنفيذ ولايته.
- ٢٥ - تشجيع الحكومة على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين في شمالي أوغندا وتوفير الأمن لتقديم المساعدة الإنسانية بجملة أمور منها تعزيز عمليات نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.
- ٢٦ - تشجيع الحكومة على منح حوافز إيجابية لمقاتلي جيش "الرب" للمقاومة تشجيعا لهم على إلقاء أسلحتهم، بوسائل منها برامج فعالة لإعادة الإدماج.
- ٢٧ - تشجيع السلطات الأوغندية على استكشاف جميع السبل والوسائل الكفيلة بتسوية الصراع في شمالي البلد، بما في ذلك توسيع نطاق قانون العفو ليشمل أعضاء جيش "الرب" للمقاومة الذين لم تصدر المحكمة الجنائية الدولية بحقهم إدانة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

رواندا

- ٢٨ - تشجيع الحكومة على التعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة في جهودهما من أجل القضاء على التهديد المستمر للأمن الإقليمي الذي يشكله وجود جماعات مسلحة أجنبية في الأراضي الكونغولية.
- ٢٩ - تشجيع الحكومة على أن تعيد تأكيد جميع الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بتشجيع عودة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى بلدها رواندا، بما في ذلك التزامها بعدم مقاضاة أي مقاتل سابق من العائدين يقل عمره عن ٢٥ عاما.
- ٣٠ - حث الحكومة على أن تكفل في أراضيها احترام وتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بوضع ضوابط أشد صرامة على حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية للحد من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة وتنقل المحاربين عبر الحدود.
- ٣١ - حث الحكومة على تحسين تعاونها مع فريق الخبراء تسهيلا لتنفيذ ولايته.

بوروندي

- ٣٢ - تشجيع الحكومة والممثل الخاص للأمين العام على تحديد طرائق انسحاب تدريجي لوجود عنصر حفظ السلام التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، مع الحرص في هذه المرحلة على مراعاة مزايا مساهمة الأمم المتحدة في جهود التعمير وتوطيد السلام في بوروندي ودعمها لهذه الجهود.

- ٣٣ - تشجيع الحكومة وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي على المشاركة في توطيد السلام والمصالحة الوطنية، وذلك بمواصلة انتهاج سبيل الحوار وتقاسم السلطة وتوافق الآراء.
- ٣٤ - تشجيع الحكومة على الاستفادة المثلى من منتدى الشركاء لدعم الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق أروشا وحشد المساعدة الدولية لتعمير بوروندي.
- ٣٥ - حث الحكومة على إنجاز تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة الإدماج الفعالة للمقاتلين السابقين.
- ٣٦ - تشجيع الحكومة على مواصلة إشراك حزب تحرير شعب الهوتو - الجبهة الوطنية للتحرير بهدف استقطاب أعضائه إلى عملية السلام، ودعوة قوات التحرير الوطنية إلى الانضمام إلى عملية السلام دون مزيد من الإبطاء أو فرض شروط.
- ٣٧ - تشجيع السلطات البوروندية على مواصلة العمل مع الممثل الخاص للأمين العام من أجل إنشاء آلية لإنهاء الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة.

التعاون الإقليمي

- ٣٨ - تشجيع دول المنطقة على تسوية خلافاتها بالحوار والمشاورات السلمية وبوضع تدابير وإنشاء آليات لبناء الثقة.
- ٣٩ - حث المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على الحفاظ على الزخم الحالي ليتسنى عقد مؤتمر القمة الثاني في أقرب وقت ممكن، وترتيب النتائج المتوخاة من مفاوضاتهم حسب الأولوية، لتحقيق نتائج ملموسة.